المنصة الوطنية للمستثمر بين آليات التفعيل وتحديات الواقع: قراءة في المرسوم رقم: 22-298

National Investor Platform Between Activation Mechanisms and Reality Challenges: A Reading of Decree 22-298

بن ياني عائشة [1] *، عطار نسيمة[2]

[1] المركز الجامعي مغنية، المخبر المتوسطي للدراسات القانونية، الجزائر

beniani.aicha@cumaghnia.dz

[2] المركز الجامعي مغنية، المخبر المتوسطي للدراسات القانونية، الجزائر

nassima.attar@cumaghnia.dz

تاريخ الإرسال: 2024/03/05 تاريخ القبول: 2024/05/08 تاريخ النشر: 2024/06/01

****

ملخص:

تعرض هذه الدراسة أهمية تفعيل المنصة الرقمية للمستثمر، كخطوة نحو إدراج أساليب التكنولوجيا الحديثة، وتعميمها في القطاع الاستثماري لأول مرة، بهدف تهيئة البيئة الاستثمارية وتحسين مناخ الأعمال، وجذب الاستثمارات الأجنبية، قصد التوجه نحو النموذج الاقتصادي المتنوع والتحرر من الاقتصاد الريعي.

فالمنصة الرقمية تعتبر أداة ملائمة وفعالة لتحقيق التنافسية وتجسيد الشفافية في المعاملات الاستثمارية، من خلال رقمنة عملية منح العقار الاقتصادي، وتسهيل الإجراءات، وتسريع المعالجة، بما يضمن المتابعة الدقيقة والمرافقة المتحررة من البيروقراطية ويعزز الديمقراطية، غير أنها تواجه العديد من العقبات أهمها التحديات العصرية والممثلة في الأمن المعلوماتي والتهديدات السيبرانية.

الكلمات المفتاحية: المنصة الرقمية، العقار الاقتصادي، فرص الاستثمار، المناخ الاستثماري، الأمن المعلوماتي.

Abstract:

This study highlights the significance of activating the digital platform for investors as a step towards integrating modern technology methods into the investment sector for the first time, aiming to attract foreign investments and move towards a diversified economy.

The digital platform is considered a tool for embodying transparency in investment transactions through digitizing the process of granting economic property, simplifying procedures, and speeding up processing. However, it faces modern challenges such as information security and cyber threats.

Key words: Digital platform, Economic property, Investment opportunities, Investment climate, Information security.

* المؤلف المراسل

مقدمة:

توجهت الجزائر نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات الرقمية، كضرورة حتمية لمسايرة التطورات التكنولوجية التي شهدها العصر الحالي والتي مست جميع مناحي الحياة، حيث عملت جاهدة منذ سنوات على رقمنة القطاعات والوزارات غير أنها عرفت تباينا في مدى تبنيها لمشروع التحول الرقمي. ومع ذلك فإن المساعي الحثيثة والمكثفة للحكومة من أجل تسريع وتيرة الرقمنة المؤسساتية في الجزائر أصبحت من الأولويات في الفترة الأخيرة، والتي تهدف إلى إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واعتماد الاقتصاد الرقمي، واستعمال تكنولوجيات الحوسبة والذكاء الاصطناعي خيار لا رجعة فيه لمواكبة الاقتصاد العالمي.

وانطلاقا من هنا تظهر لنا أهمية الرقمنة في الإدارات والمؤسسات الجزائرية باعتبارها ضرورة حتمية يجب تطبيقها من أجل مواكبة عصر الثورة الرقمية، بالاعتماد على شبكات وتقنيات الاتصال الحديثة والحاسب الآلي وما ينتج عنها من تحقيق مكاسب إيجابية كزيادة فعالية العمل الإداري، من خلال سرعة الأداء، الدقة والإتقان والخفض في التكاليف بالإضافة إلى تحسين جودة الخدمات والمعاملات المقدمة.

وعلى هذا الأساس تبنى المشرع الجزائري هذا الاتجاه لتكريس سياسة رقمية تخدم موضوع الاستثمار لأول مرة، من أجل تعزيز الشفافية والقضاء على الفساد وتسهيل وتسريع الإجراءات أمام المستثمرين وبذلك تهيئة البيئة الاستثمارية في الجزائر وما ينجر عنها من تحسين مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني، الذي تأثر هو الآخر بسلسة من الصدمات التي اجتاحت العالم منها جائحة كوفيد 19 والآثار التي ترتبت عنها. فلا يخفى على أحد الدور الكبير الذي يلعبه الاستثمار بالنسبة للاقتصاد الوطني من خلال خلق الثروة وتوفير فرص عمل وتغطية الحاجات الوطنية، ورفع قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات[1].

وفي هذا الصدد جاء القانون رقم 22-18 المؤرخ في 24جويلية2022 [2]، -وفق رؤية عصرية- بطرح بيئة استثمارية سليمة تبنى على تحقيق التنافسية وتجسيد الشفافية لجميع المستثمرين الوطنيين والأجانب على حدٍّ سواء، حيث تضمن في طياته العديد من الضمانات القانونية والأنظمة التحفيزية الجديدة من جهة، وجملة من الإصلاحات من جهة أخرى، والتي مست الإطار المؤسساتي برقمنة الجهاز الثاني المكلف بالاستثمار، وهذا من خلال تحويل العمل الإداري التقليدي إلى عمل إداري إلكتروني يعتمد تقنياتِ المعلوماتِ

---

[1] بن ياني مراد، سعر الصرف ودوره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية - حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2011-2012،ص60 .

[2] القانون رقم 22-18 المؤرخ في 25 ذي الحجة 1443، الموافق 24 يوليو 2022، المتعلق بالاستثمار، ج ر، العدد 50، الصادرة بتاريخ 28 يوليو 2022.

والاتصالات لتسجيل ومتابعة ومراقبة الفعل الاستثماري، من خلال استحداث المنصة الرقمية للمستثمر بموجب المادة 23 من نفس القانون كخطوة لتفعيل التكنولوجيا الحديثة في مجال الاستثمار.

وتأسيسا على ذلك تهدف هذه الدراسة إلى تبيان الأهمية البالغة للمنصة الرقمية للمستثمر، من خلال المهام المنوطة بها بالوقوف على الأحكام القانونية التي أوردها المشرع الجزائري من جهة، والتعرف على أهم التحديات والعوائق التي تواجهها ومحاولة تقديم المقترحات والحلول المناسبة لمعالجتها من جهة أخرى، وذلك ضمن دراسة استباقية وقائية على اعتبار أن المنصة لم يمضِ على دخولها حيز الخدمة إلا أشهرا فقط.

انطلاقا مما سبق ذكر، تتمحور إشكالية الدارسة فيما يلي: **ما مدى فعالية المنصة الوطنية للمستثمر في دعم وتنمية الاقتصاد الجزائري؟**

وفي هذا الصدد وقصد الإجابة على الإشكالية كان لابد من إتباع المنهج الوصفي التحليلي، من أجل عرض النصوص القانونية ذات العلاقة بموضوع الدراسة وتحليلها معتمدين في ذلك على تقسيم ثنائي، حيث سنتناول في الجزء الأول ماهية المنصة الرقمية للمستثمر، وفي الجزء الثاني آلية تفعيل المنصة الرقمية وأهم التحديات والعوائق التي تواجهها.

المبحث الأول

ماهية المنصة الرقمية للمستثمر

البيروقراطية الإدارية والملفات المعقدة كانت ولا تزال أكبر العقبات في وجه المستثمرين، فالحل يكمن في تفعيل الرقمنة لتطبيق مبدأ الشفافية وهو ما تسعى الدولة الجزائرية إلى تجسيده عبر قانون الاستثمار الجديد رقم 22-18 أين تم النص على إنشاء المنصة الرقمية للمستثمر في المادة 23 منه، حيث أُسند تسييرها للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وأوكل لها مجموعة من المهام لفائدة المستثمر بالدرجة الأولى بهدف ترقية الاستثمارات في الجزائر وتعزيز مناخ الأعمال بها، وبذلك تعد المنصة الأولى في القطاع الاستثماري. نتناول فيما يلي مفهوم المنصة الرقمية للمستثمر، ثم الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها.

المطلب الأول: مفهوم المنصة الرقمية للمستثمر

إن تبني المنصة الإلكترونية للمستثمر هو جزءٌ من إستراتيجية ورؤى مستقبلية للجزائر لتعزيز الرقمنة والتحول الرقمي في قطاع الاستثمار، والتي جاءت تنفيذا للالتزامات رئيس الجمهورية برقمنة جميع القطاعات و الوزارات وبناء عليه تم اعتماد جملة من الإصلاحات التشريعية والقانونية و المؤسساتية وذلك بغية تحسين الخدمات والمعاملات الموجهة للمتعاملين الاقتصاديين وتحقيق تطلعات المستثمرين الوطنيين والأجانب.

الفرع الأول: تعريف المنصة الرقمية للمستثمر

عرف المرسوم التنفيذي رقم 22-298 المنصة بأنها الوسيلة الإلكترونية التي تهتم بالاستثمارات الموجودة في الجزائر منذ تسجيلها على المنصة وخلال فترة استغلالها أي أن المنصة ترتقي إلى خاصية التخلي

عن الإجراءات الكلاسيكية الورقية المعتادة في العملية الاستثمارية والتحول إلى الإجراءات الإلكترونية وبذلك إزالة الطابع المادي المعتاد[1]. وعليه فهي أداة حديثة ملائمة وفعالة للمستثمرين الذين يسعون لتحقيق أهدافهم الاستثمارية، باعتبار أن استخدام تكنولوجيا المعلومات الرقمية في إنجاز المعاملات الاستثمارية والتواصل مع المستثمرين والمتعاملين الاقتصاديين يعزز الديمقراطية والشفافية المطلوبة في القطاع.

لذا يمكن القول إنّ المنصة هي همزة وصل رسمية ممتازة بين المستثمر والإدارة المكلفة بالاستثمار، ما يضمن له سهولة الوصول والتوفر الدائم، إذ يمكن للمستثمر الاتصال بالإدارة في أي وقت ومن أي مكان يتواجد فيه بالولوج إلى الصفحة الإلكترونية وتفعيل حسابه البريدي، مما يزيد من سهولة إدارة استثماراته، وبذلك تكون المنصة ألغت عامل الزمان والمكان الذي كان يشكل عائقا كبيرا في السابق.

كما تمكن المستثمر من فهم القرارات الاستثمارية مستندا إلى المعلومات الدقيقة المقدمة له عبر المنصة في شكل بيانات وإحصائيات وتقارير، ما يوفر له ربحا في الوقت والتكلفة ويشجعه على التفاعل والتواصل عن بعد.

زيادة على ذلك تعنى المنصة بالتوجيه والمرافقة ومتابعة المشاريع عبر جميع المراحل دون استثناء، والتي ترتبط لا محالة بنوع الاستثمار إن كان وطنيا أو أجنبيا ونوع الطلبات، وبما أن الفعل الاستثماري تشترك فيه العديد من الإدارات مثل إدارة الضرائب وإدارة الجمارك والمركز الوطني للسجل التجاري ومصالح التعمير إلى غير ذلك من الإدارات والهيئات[2]، فان المنصة ترتبط بالأنظمة المعلوماتية الخاصة بهذه الهيئات والإدارات وهو أمر جد ضروري ومهم لقيام المنصة بالدور المنوط بها على أكمل وجه.

تعتبر المنصة المسار الإلكتروني لتتبع الفعل الاستثماري من التسجيل إلى غاية الاستغلال حيث تقوم بكل المهام المنوطة بالوكالة على الخط، لها شقَّان، الشق الإعلامي والشق الإجرائي.

والجدير بالذكر أن إطلاق المنصة الرقمية للمستثمر من قبل الوزير الأول كان بتاريخ 20 أكتوبر 2022 بمناسبة تدشين المقر الخاص بالوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار والشباك الوحيد للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية[3].فالمنصة هي المسار الإلكتروني لتتبع الفعل الاستثماري من التسجيل إلى غاية الاستغلال حيث تقوم بكل المهام المنوطة بالوكالة على الخط.

---

[1] المادة 27 من المرسوم التنفيذي رقم 22-298، المؤرخ في 11صفر عام 1444 الموافق 8 سبتمبر 2022، يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وسيرها، ج ر، العدد 60، الصادرة بتاريخ 18 سبتمبر2022، ص9.

[2] المادة 26 من المرسوم التنفيذي 22-298، ص10.

[3] الوزير الأول يشرف على إطلاق المنصة الرقمية للمستثمر(2022) https://www.aps.dz/ar/economie/133360-2022-10-20-15- تاريخ الاطلاع 2024/01/20 على الساعة 20:30.

الفرع الثاني: مهام المنصة الرقمية للمستثمر

أوكلت للمنصة الرقمية جملة من المهام المختلفة التي تقدمها عبر الأرضية الإلكترونية لفائدة المستثمرين وتتمثل في:

- تقدم المنصة جميع المعلومات و المقترحات الاستثمارية الموجودة في الجزائر: أي أنها تعرض جميع المجالات المتاحة للاستثمار في الجزائر والتي تختلف وتتباين حسب طبيعة كل ولاية وما يميزها من إمكانيات، وقد تمس عدة قطاعات منها على سبيل المثال لا الحصر، قطاع الصناعة الذي يعتبر أكثر جذبا للاستثمارات حيث يمنح عديدَ الخيارات كالاستثمار في: الصناعات الإلكترونية، الكهربائية، الميكانيكية، الكهرومنزلية، الكيماوية، الغذائية، التحويلية، وصناعات التكنولوجيات المتقدمة تليها قطاع البناء والأشغال العمومية، النقل، الخدمات، الفلاحة والصيد البحري وتربية المائيات، و قطاع السياحة بالإضافة إلى مجالات أخرى.

- تقدم المنصة باعتبارها الوسيلة الرسمية الوحيدة والحصرية العرض العقاري وتقوم بمعالجة الطلبات المرتبطة به، فالعقار هو البنية التحية الأولية المطلوبة لإقامة أي مشروع استثماري، فجاذبية أي بلد للاستثمار تقاس بمدى سهولة الحصول عليه[1]، لذا يعد من أهم المؤشرات المعتمدة عليها للمقارنة بين تنافسية الدول وقابليتها لاستقطاب فرص الاستثمار[2]، ما جعله من أكبر اهتمامات الدولة وبرز ذلك من خلال جملة الإصلاحات التشريعية والتنظيمية المتتالية والتي كان آخرها القانون رقم23-17[3]، الذي اعتبر أن كل ملك عقاري مكتسب من طرف الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار تابع للأملاك الخاصة للدولة يعد عقارا اقتصاديا قابلا لاستقبال المشروع الاستثماري[4]،حيث يضم العقار الاقتصادي كل الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة الكائنة داخل المناطق: الصناعية، النشاطات، التوسع السياحي، المواقع السياحية، محيط المدن الجديدة، الحظائر التكنولوجية، وكذا الأراضي المهيأة والأصول المتبقية التابعة للمؤسسات العمومية المحلة والأصول الفائضة التابعة للمؤسسات العمومية الاقتصادية[5]، غير أن المنصة الرقمية للمستثمر مقيدة بعرض العقار الاقتصادي الذي تمت تهيئته كليا فقط، أي العقار المهيأ والذي يجب أن يكون مزودا

---

[1] شايب باشا كريمة، الاطار القانوني للعقار الصناعي في الجزائر، دار بلقيس للنشر، الجزائر ،2019،ص 3.

[2] بن يطو جميلي، بلواضح الطيب، 2024، المعاملات العقارية المتعلقة بالاستثمار في التشريع الجزائري، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 09، العدد 01، ص186.

[3] القانون رقم 23-17 مؤرخ في اول جمادى الأول 1445، الموافق 15 نوفمبر 2023، يحدد لشروط وكيفيات منح العقار الاقتصادي التابع لأملاك الخاصة للدولة الموجه لإنجاز مشاريع استثمارية، ج ر ، العدد 73، الصادرة بتاريخ 16 نوفمبر 2023.

[4] المادة 05 من القانون رقم 23-17، ص7.

[5] المادة 02 من القانون رقم 23-17 والمادة 02 من المرسوم التنفيذي 23-486 مؤرخ في 15 جمادى الثانية 1445، الموافق 28 ديسمبر 2023، يحدد مكونات العقار الاقتصادي التابع للأملاك الخاصة للدولة لإنجاز مشاريع استثمارية والقابل لمنح الامتياز، ج ر، العدد 85، الصادرة 30ديسمبر 2023، ص6.

بالطرقات والشبكات الضرورية كشبكة المياه، الكهرباء الصرف الصحي، يعني كل الموارد الأساسية المندمجة في عملية الإنتاج لابد أن تكون متوفرة من أجل استقبال المشاريع الاستثمارية.

تم دخول المنصة والخاصة بطلبات العقار الاقتصادي حيز الخدمة يوم 8 فيفري 2024 حيث ضمت العقارات الجاهزة والمهيأة حاليا في 22 ولاية كمرحلة أولى ب 904 قطع أرضية بمساحة مقدرة ب563 هكتارا، للتتبع بعدها تدريجا بإدراج الولايات المتبقية وبذلك يمكن لجميع الراغبين في الاستثمار حاملي المشاريع والمستثمرين والمتعاملين الاقتصاديين تسجيل طلباتهم خلال 30يوما من يوم إطلاق العرض أي إلى غاية 8 مارس 2024، ليتم تحديد مدة دراسة الملفات المقدمة ب 15 يوما ابتداء من تاريخ انقضاء مدة العرض[1].

وللإشارة فإن مهمة التهيئة في العقار الاقتصادي أسندت إلى ثلاث وكالات وطنية[2]، إذ تم الاعتماد على طبيعة العقار في تحديد اختصاص كل وكالة، حيث نجد الوكالة الوطنية للعقار الصناعي المنشأة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 23-488 جاءت خلفا للوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري والمؤسسة العمومية الاقتصادية ديفا ندوس، الوكالة الوطنية للعقار السياحي المنشأة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 23-489 حلت محل الوكالة الوطنية لتنمية السياحية، الوكالة الوطنية للعقار الحضري المنشأة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 23-490.

- كما تقوم المنصة بنشر المعلومات المتعلقة بالتحفيزات والمزايا المرتبطة بالاستثمار الوارد في القانون رقم 22-18، وتجدر الإشارة إلى وجود ثلاث أنظمة تحفيزية وهي نظام التحفيزي للقطاعات ذات الأولوية وهو نظام النشاطات ذات الامتياز في القانون الاستثمار السابق، تخص الاستثمارات التي تنجز في قطاعات النشاطات المحددة وفق القانون رقم 18-22 في المادة 26منه وهي المناجم والمحاجر، الفلاحة والصيد البحري وتربية المائيات، الصناعة بأنواعها المحددة(الغذائية، الصيدلانية، البترو كيمائية)[3]، والنظام التحفيزي للمناطق التي توليها الدولة أهمية وتشمل الاستثمارات التي تقام في مواقع معينة تم تحديدها على سبيل الحصر في القانون رقم 22-18 وهي المواقع الموجودة في الجنوب والهضاب العليا وكذا المواقع التي تزخر بالموارد الطبيعية

---

[1] توفير عرض مبدئي بأكثر من 900 وعاء في 22 ولاية https://www.aps.dz/ar/economie/156594-900-22، تاريخ الاطلاع عليه 08 فيفري 2024 على الساعة 15:05.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 23-488 يتضمن إنشاء الوكالة للعقار الصناعي وتنظيمها، المرسوم التنفيذي رقم 23-489 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للعقار الحضري وتنظيمها وتسيرها، المرسوم التنفيذي رقم 23-490 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للعقار الحضري وتنظيمها وسيرها، المؤرخين في 15 جمادى الثانية عام1445، الموافق 28 ديسمبر سنة 2023، ج ر، العدد 85، الصادرة 30 ديسمبر 2023.

[3] راضية امقران (2023)، ضمانات الاستثمار في القانون 22-18، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 07، العدد 01، ص 3418.

القابلة للتحويل بهدف استخدامها بشكل معين والمناطق التي تحتاج متابعة خاصة من قبل الدولة لتنميتها[1]، ونظام الاستثمارات المهيكلة والتي يمكن لها خلق الثروة و مناصب الشغل، تتضمن هذه الأنظمة الثلاث جملة من التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية والجمركية التي لها الأثر الكبير في جذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية بشكل خاص. فالمستثمر لا يمكن له الاستفادة منها إلا بعد قيامه بتسجيل استثماره على المنصة أو الشبابيك الوحيدة واستلام شهادة التسجيل التي ترفق بقائمة السلع والخدمات التي تمنح للمستثمر حق الاستفادة من الامتيازات[2].

- ومن مهام المنصة أيضا توجيه الاستثمارات من خلال استخدام تحليلات البيانات لتحليل السوق وتحديد الفرص الاستثمارية الممكنة حسب الخارطة الاستثمارية الاقتصادية الموضوعة من قبل الجهات المختصة، والتي تلعب دورا كبيرا في تنويع القاعدة الإنتاجية وإقامة مشاريع استثمارية تتلاءم مع القدرات والمعطيات الموجودة، وبذلك تزيد مقومات نجاح المشاريع الاستثمارية والتقليل من خطر تعرضها لمطبات أو عراقيل في أي مرحلة كانت وذلك بفضل التوجيهات المدروسة والفعالة من قبل الهيئات والإدارات صاحبة الاختصاص بالموضوع، بالإضافة إلى متابعة تجسيد المشاريع ونسبة تقدمها من خلال المعلومات الإحصائية التي يقدمها المستثمر، وفق النموذج المحدد في المرسوم رقم 22-302[3]، وذلك من أجل اتخاذ التدبير الواجبة والتي تأخذ منحيين إما الاستفادة من الإعفاءات والامتيازات بدخول المشروع مرحلة الاستغلال أو إلغاء شهادة تسجيل الاستثمار[4].

المطلب الثاني: أهداف المنصة الرقمية للمستثمر

ترمي المنصة الرقمية للمستثمر إلى بلوغ مجموعة من الأهداف التي حددتها المادة 28 من المرسوم رقم 22-298[5]، والتي يمكن تقسيمها إلى أهداف لفائدة المستثمر بالدرجة الأولى وأهداف تتعلق بالإدارة المكلفة والفعل الاستثماري و تتمثل فيما يلي:

الفرع الأول: أهداف لفائدة المستثمر

- استعادة ثقة المستثمر الوطني وخاصة الأجنبي في مناخ الاستثمار الجزائري من خلال:

---

[1] المادة 28 من القانون رقم 22-18، ص9.

[2] المادة 25 من القانون رقم 22-18، ص 8.

[3] المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 22-303، المؤرخ في 11 صفر 1444، الموافق 8 سبتمبر 2022، يتعلق بمتابعة الاستثمارات والتدابير الواجب اتخاذها في حالة عدم احترام الواجبات والالتزامات المكتتبة، ج ر، العدد 60، الصادر 18 سبتمبر 2022،ص58

[4] المادة 7 من المرسوم التنفيذي رقم 22-303، ص58.

[5] المادة 28 من المرسوم التنفيذي رقم 22-298، ص11.

إرساء قواعد الشفافية والتي تتجسد عبر منظومة رقمية ومعالجة آلية للملفات، حيث لا يمكن أن نتكلم عن الشفافية في إدارة تقليدية تعتمد على الملفات الورقية وعلى العنصر البشري، فشفافية المعاملات الاستثمارية الرقمية ترتكز على الوثيقة الاقتصادية وما تقدمه من إضافة للاقتصاد الوطني ولا تعتمد على الوثيقة التعريفية للمستثمر، فرقمنة منح العقار الاقتصادي عبر المنصة يشكل أكبر تحدي ضد المنح غير المؤسس للعقار كما كان سابقا وما نتج عنه من خروقات وتجاوزات كبيرة كان لها الأثر السلبي على وفرة الوعاء العقاري الموجه للاستثمار خاصة وأن العقار ثروة غير متجددة. كان لزاما على الدولة وضع إستراتيجية محكمة لطريقة منحه والمتمثلة في الامتياز بالتراضي القابل للتحويل إلى تنازل.

وفي هذا الصدد وحرصا على شفافية منح العقار الاقتصادي لمن يستحقه تم وضع سبعة معايير موحدة يتم الاعتماد عليها في المعالجة الرقمية للطلب عن طريق شبكة تقييم المشاريع وتتمثل في طبيعة النشاط أو نوع النشاط وله معامل أكبر حيث يتم توجيه العقار الاقتصادي للنشاطات التي تخدم الاقتصاد الوطني بصورة أكبر مقارنة مع النشاطات المستهلكة التي لا يحتاجها لا المجتمع ولا الاقتصاد، تأخذ بعين الاعتبار النشاطات على سبيل المثال النشاطات التي تنتج المواد الأولية و النشاطات التي تحل محل الواردات.

أضف إلى ذلك معيار المساهمة في تنويع الصادرات، تثمين الموارد المحلية، المحتوى المحلي، التشغيل، مبلغ الاستثمار، المساهمة من الأموال الخاصة[1]، وهي معايير وضعت من أجل خلق الفارق في عملية الاختيار كما أنها تسمح بالتفريق بين المستثمرين الجادين والمستثمرين المضاربين.

ولا مناص من القول أن الشفافية هي الحل الأمثل للقضاء على البيروقراطية التي انتشرت في الإدارة الجزائرية، وتسببت في تعطيل العديد من المشاريع الاقتصادية لأسباب مختلفة ما أثر سلبا على مناخ الاستثمار في الجزائر وفي تصنيفاتها الدولية التي تعد مرآة عاكسة لنظرة المستثمر الأجنبي نحو البلد المراد الاستثمار فيه، فالمستثمر الأجنبي حريص كل الحرص على متابعة مجموعة من المؤشرات الاقتصادية المهمة الصادرة عن منظمات ومؤسسات دولية كـ : البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية وكذا تقارير مؤسسات التصنيف الائتماني وذلك قصد اتخاذ القرارات الصائبة في توجيه استثماراته.

وفضلا عن شفافية الإجراءات توجد نقطة لا تقل أهمية عن سابقتها ألا وهي المساواة فالمساواة بين المستثمرين عن طريق ضمان حق التظلم لهم لدى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار في أجل شهر واحد من تاريخ تبليغ بالقرار، ويجب الفصل فيه من قبل المدير العام للوكالة في أجل خمسة عشر(15) يوما،وفي حالة الرد السلبي للمستثمر الحق في تقديم طعنٍ إما بإرساله مباشرة أو عن طريق المنصة الرقمية للمستثمر أمام اللجنة الوطنية للطعون المتعلقة بالاستثمار وتفصل فيه في أجل شهر واحدٍ من تاريخ إخطارها. ما يشكل

[1] الملحق الأول شبكة التقييم من المرسوم التنفيذي رقم 23-487 المؤرخ في 15 جمادى الثانية عام 1445، الموافق 28 ديسمبر سنة 2023، الجريدة الرسمية، العدد 85، الصادرة 30 ديسمبر2023، ص 13.

ضمانة للمستثمر و يعزز ثقته أكثر نحو الاستثمار في الجزائر ويضمن حقه في المنافسة. وتماشيا مع ما تم ذكره فالجزائر بصدد أخلقة الحياة الاقتصادية من خلال تجسيد الشفافية وتحقيق المنافسة النزيهة.

- اختصار الزمان والمكان للمستثمر في المعاملة الاستثمارية الرقمية وتواصله الدائم مع الإدارة المكلفة: يمكن القول أن المنصة الرقمية للمستثمر جاءت لتحرير الاستثمارات من العقبات والتأخيرات التي كانت مسيطرة سابقا في معالجة ودراسة الملفات لتمتد لسنوات فالآن بتفعيل المنصة الرقمية الطلبات مدروسة والمتابعة دقيقة والمرافقة متحررة من الممارسات غير السوية والآجال مضبوطة وذلك لأن الوقت الاقتصادي ليس هو نفسه الوقت الإداري كل تأخير هو بمثابة تضيع فرصة استثمارية على البلد، فالسرعة مطلوبة لأن الجزائر في خضم تحديات اقتصادية يجب تحقيقها وبلوغ الأهداف المنشودة.

وفي هذا الإطار فإن المنصة الرقمية تساهم في تسهيل الولوج لعالم الاستثمارات عن طريق تقريب الإدارة من المستثمر بضغطة زر، ما يمكن المستثمر من ربح الوقت والجهد في التنقل ومتابعة مراحل تقدم ملفه الاستثماري عن بعد وتخفيف الضغط على الإدارات المكلفة من جهة، كما تسمح بإلغاء عامل العلاقة المباشرة بين طرفي المعاملة الاستثمارية والحد من تأثيرات العلاقات الشخصية والنفوذ التي ميزت الفترات السابقة. وعلاوة على ذلك فالمنصة تضمن ليونة أكثر وسهولة أكبر في تسجيل المشاريع الاستثمارية، وتظهر أهمية الاستثمارات الأجنبية أكثر من حيث المساهمة في توطيد العلاقات والشركات الاقتصادية مع المستثمر الأجنبي وما تنطوي عليه من تحويل أحدث المنجزات التكنولوجية ونقل الخبرات والمهارات التنظيمية والفنية إلى الجزائر[1].

الفرع الثاني: أهداف تتعلق بالإدارة المكلفة والفعل الاستثماري

- تحسين جودة الخدمات المقدمة من قبل الإدارة المكلفة من خلال :

أولا: تتميز الخدمات المقدمة من قبل الإدارة المكلفة بالاستثمار والتي تتجلى من خلال نوعية الخدمات المقدمة والارتقاء بمستوى العمليات الإدارية باستعمال التقنيات الحديثة وتوظيف التكنولوجيا والأساليب الفنية بفاعلية في جميع المراحل تقديم الخدمات الاستثمارية من معالجة طلبات التسجيل والتظلم ودراسة الملفات وتقييمها هذا من جهة الإدارة ، وسهولة الولوج للمنصة من قبل المستثمرين ما يعطي للخدمة أكثر جودة باستخدام أساليب إلكترونية تتسم بالكفاءة والفعالية والسرعة على ما كانت عليه في ظل الإدارة التقليدية، ويساهم في خلق الفاعلية في الإدارة ما ينعكس إيجابا على مردودية الأعوان من خلال سرعة وسهولة الأداء، وهذا لوجود بيئة أعمال مهيأة مهنيا لاستخدام التكنولوجيا الحديثة والمتطورة، فلا مجال لمقارنة تنفيذ عدد كبير من المعاملات الاستثمارية إلكترونيا في وقت وجيز مع تنفيذ المعاملات بالطريقة

[1] عجة جيلالي، الكامل في القانون الجزائري للاستثمار، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 521.

التقليدية والضغط الذي يتولد للعون من خلال توافد عدة من مستثمرين في نفس اليوم والجهد المبذول. فكلما كانت جودة الخدمة المقدمة كان التميز والتجاوب والرضا من طرف المتلقين[1].

ثانيا: تجسيد الشفافية تخطيطا وتصميما وتطبيقا في الإدارة المكلفة بالاستثمار من خلال تسهيل الإجراءات الإدارية، حيث يتم الانتقال من الإجراءات الطويلة والمعقدة المعتمدة على الملف الورقي المرهق للمستثمر والإدارة معا إلى إجراءات إلكترونية تنفذ بسرعة ودقة متناهية وأجال محددة تعتمد على ملف إلكتروني وبتوفر البيانات بشكلها الرقمي تقضي على الأخطاء المادية المتكررة سابقا، بذلك هي فضاء ممتاز لخدمة مصالح المستثمرين بطريقة إلكترونية تمتاز بالوضوح والمرونة والسهولة ما يعمق فكرة الشفافية ويستبعد فكرة المحسوبية.

ثالثا: تعاون الإدارة المكلفة مع مصالح الهيئات الأخرى التي لها علاقة بفعل الاستثمار بهدف تسهيل كل الصعوبات المحتملِ ورودُها بطريقة منظمة ومؤطرة، وذلك بفتح المجال أمام التبادل المباشر والفوري للمعلومات، وقد ذكر قانون الاستثمار رقم 18-22 هذه الإدارات على النحو التالي إدارة الضرائب، إدارة الجمارك، المركز الوطني للسجل التجاري، مصالح التعمير، مصالح البيئة، الهيئات المكلفة بالعمل والتشغيل، وصناديق الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء وغير الأجراء.

- كما تقدم المنصة خدمة التكفل بعملية إنشاء الشركات والاستثمارات من خلال إحدى نوافذها، حيث يمكن للمتعامل الاقتصادي الذي أبدى رغبته في إنشاء شركته أو مؤسسته الولوج إلى منصة الرقمية للمستثمر و اتباع الخطوات المتتالية بملء الخانات بالمعلومات الصحيحة والدقيقة التي تشمل خطوات متتالية، وبذلك تحويل أفكار حاملي المشاريع من مجرد أفكار إلى نتائج على أرض الواقع.

المبحث الثاني

آليات تفعيل المنصة الرقمية للمستثمر والتحديات التي تواجهها.

تعد الإصلاحات المؤسساتية من بين مجموع الإصلاحات التي تبناها المشرع الجزائري من أجل رقمنة قطاع الاستثمار، حيث أدخل مجموعة من التعديلات والإضافات على الجهاز المؤسساتي الثاني في مجال الاستثمار. من تغير التسمية والوصاية إلى توسيع في الصلاحيات والمهام المخولة للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار إلى إنشاء وتسير المنصة الرقمية للمستثمر، غير أن هذه الأخيرة تواجه العديد من التحديات مع عرض حلول لها وهذا ما سيتم التطرق إليه.

[1] ساردو زين العابدين ،جزار مصطفى (2024)، دور الرقمنة في تحسين جودة الخدمة العمومية في الجزائر: البلدية نموذجا، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 80، العدد 80، ص654.

المطلب الأول: الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار كآلية لتفعيل المنصة الوطنية للمستثمر

تعد الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار(AAPI) الهيئة المكلفة لتفعيل الرقمنة في مجال الاستثمار، وذلك باستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال تحقيقا للهدف الخامس في قانون الاستثمار المتمثل في تعميم استخدام التكنولوجيا الحديثة، حيث كلفت الوكالة بتسيير المنصة الرقمية للمستثمر في إطار المهام المتعددة والمختلفة الموكلة لها[1]، باعتبارها الجهاز التنفيذي للاستثمار في الجزائر.

الفرع الأول: تعريف الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار

حدد المشرع الجزائري الطبيعة القانونية للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار على أنها هيئة عمومية إدارية، لها الشخصية المعنوية وتتمتع بالاستقلال المالي خاضعة لوصاية الوزير الأول[2] فالملاحظ أن المشرع أحدث جملة من الإصلاحات على مستوى الجهاز الثاني للاستثمار من تغيير في التسمية من الوطنية إلى الجزائرية ومن تطوير الاستثمار إلى ترقية الاستثمار لإعطائها بعدا دوليا أكثر منه محليا وهذا موازاة مع توسيع مهامها المتعلقة بترقية الاستثمار في الداخل والترويج له في الخارج، بالإضافة إلى رفع مستوى الوصاية الخاضعة لها من الوزير المكلف بالاستثمارات إلى الوزير الأول، فوضع الوكالة تحت وصاية الوزير الأول دليل على رغبة المشرع الجزائري في إعطائها مكانة أعلى ورفعها إلى رتبة الفاعل الرئيسي في مجال الاستثمار باعتبار الاستثمار قطاعا أفقيا يخص جميع القطاعات، فمن الضروري رفع الوصاية إلى درجة أعلى.

وعليه نشير إلى أن التنظيم العملياتي للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار يتم بمساعدة الشبابيك الوحيدة التابعة لها[3]، بحيث تضطلع هذه الأخيرة بمهمة استقبال المستثمرين من داخل الوطن ومن خارجه، وتسجيل وتسير ومتابعة ملفاتهم الاستثمارية بالإضافة إلى مصاحبة ومرافقة المستثمر لدى الإدارات التي لها علاقة بالفعل الاستثماري بغية تذليل جميع الصعوبات المتوقع حصولها.

وعلى هذا الأساس تم استحداث الشباك الوحيد للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية على المستوى المركزي ذو اختصاص وطني، حيث حددت قيمة هاته المشاريع بملياري دينار جزائري وما فوق بالإضافة للمشاريع التي يكون صاحب رأس المال فيها أجنبيا. إلى جانب ذلك نجد الشبابيك الوحيدة اللامركزية على المستوى اللامركزي ذات اختصاص محلي، لتكون المرافق الأول للمستثمر من بداية فكرة المشروع إلى غاية تجسيده على أرض الواقع ودخوله حيز الاستغلال[4]، والملاحظ أن هذا التقسيم جاء ضمن رؤية مستقبلية

---

[1] المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 22-298، ص7.

[2] المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 22-298، ص6.

[3] https://aapi.dz/ar/les-guichets-uniques-ar ، تاريخ الاطلاع عليه يوم 2024/01/20،على الساعة 21:36.

[4] المادة 18 من المرسوم التنفيذي رقم 22-298، ص9

تهدف إلى تكريس تقسيم المهام بين الإدارة المركزية والمحلية، لإيلائها العناية اللازمة حسب أولويتها وطبيعتها والتكفل السريع والفعال بها.

يمكن القول إن فكرة الشباك الوحيد جاءت لتبسيط الإجراءات وتسهيلها من خلال تواجد ممثلي جميع الإدارات التي لها علاقة بالفعل الاستثماري في مكان واحد، مع تأهيلهم بالقيام بإصدار التراخيص وتسليم القرارات المرتبطة بإنجاز الاستثمار واستغلاله في الآجال المحددة قانونا[1] ما يختصر على المستثمر مشكلة التنقل من إدارة إلى أخرى.

الفرع الثاني: مهام الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار

جاء المرسوم التنفيذي رقم 22-298 في الفصل الثاني موضحا ومفصلا لمهام الوكالة، التي وسعت بموجب القانون رقم 22-18 بمنحها دور المروج الحقيقي للاستثمارات في داخل وخارج الوطن من خلال الاتصال بالهيئات العامة والخاصة في الجزائر، ومع الممثليات الدبلوماسية والقنصلية الجزائرية بالخارج، وإعداد مخططات لإقامة علاقات تعاون مع الدول والهيئات الأجنبية وهذا لتعزيز فرص الأعمال والشراكة في سبيل جذب الاستثمارات الخارجية ومالها من عائد ايجابي على التنمية الاقتصادية، وتماشيا مع ما تم ذكره شاركت الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار في عدة تظاهرات ولقاءات ومؤتمرات دولية لسنة 2023 وهذا حسب ما يتم نشره في الصفحة الرسمية للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار بصفة مستمرة، حيث كانت لها مشاركة في أشغال منتدى الأعمال والاستثمار المنعقد في مدينة نابولي الايطالية 25 جانفي من أجل تعزيز الشراكة الاقتصادية خارج قطاع المحروقات، وفي فعاليات مهمة الأعمال الجزائرية بجمهورية الكاميرون يوم 26 جانفي لعرض فرص ومؤهلات الاستثمار في الجزائر، وفي الملتقى الاقتصادي حول السوق الجزائرية بالعاصمة البلجيكية بروكسل، وفي ملتقى رجال الأعمال بالعاصمة الكوبية هافانا يوم 15 فيفري حيث تم عرض المزايا والتحفيزات الموجودة في قانون الاستثمار الجديد، المشاركة في أشغال اللجنة المشتركة 15 الجزائرية الإماراتية المقامة في أبو ظبي من 21 إلى 24 فيفري والتي تكللت بإمضاء مذكر تفاهم بين البلدين في مجال الاستثمار ونقل الخبرات خاصة وأن الإمارات من الدول الجد متطورة في مجال التحول الرقمي، ودائما وفي إطار الترويج للجزائر كواجهة استثمارية كان للوكالة الحضور أيضا في أشغال الدورة المقامة في العاصمة النمساوية فيينا يوم 15 مارس في إطار تنفيذ برنامج دعم التنويع الصناعي و تحسين مناخ الأعمال PADICA. كما كان لها الحضور في الملتقى السنوي للاستثمار في طبعته 12بأبوظبي من 8 إلى 10 ماي لعرض جديد المنظومة القانونية للاستثمار والضمانات التي يحتويها.

علاوة على ذلك تقوم الوكالة بتقديم جميع التوضيحات والاستفسارات والاستشارات الضرورية واللازمة المتعلقة بالاستثمار للمستثمرين وإتاحة لهم كل المعلومات المهمة والضرورية لتحضير مشاريعهم،

[1] المادة 21من المرسوم التنفيذي رقم 22-298، ص9.

بالإضافة إلى مرافقتهم لدى الإدارات والهيئات التي لها علاقة بالاستثمار، من أجل تذليل جميع العقبات التي يمكن أن تواجههم، ومتابعة مدى تطبيق الالتزامات التي تعهدوا بها ونسبة تقدمهم. كما يخول للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار بتسيير الامتيازات الممنوحة وفق النصوص القانونية والتنظيمية والتحقق من قابلية الاستفادة منها، وإعداد كل الشهادات والقرارات والمحاضر المتعلق بالفعل الاستثماري على حسب المرحلة والفترة التي يمر بها المشروع من مراحل: التسجيل، التعديل، التأشيرة، المعاينة.

وعليه يمكن القول إن الوكالة جاءت لجذب واستقطاب أكبر عدد من المشاريع الاستثمارية للجزائر ما يحقق لها الإقلاع الاقتصادي المنشود من خلال تحسين مناخ الأعمال والاستثمارات و استعادة ثقة المستثمر الوطني والأجنبي معا، فعدد المشاريع المسجلة تبشر بالخير للاقتصاد الوطني حيث سجلت على مستوى الوكالة 4651 مشروعا إلى غاية نوفمبر2023 حيث يضم 90 مشروعا مسجلا على مستوى الشباك الوحيد للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية تشمل مشاريع استثمار أجنبي مباشر ومشاريع استثمار في إطار الشراكة، أما بخصوص المشاريع المسجلة على مستوى المنصة فقد بلغ 158 مشروعا إلى غاية مارس 2023، لترتفع إلى 5615 مشروعا استثماريا بقيمة مالية 2670283 دينار جزائري، وب 136300منصب شغل محتمل وهذه الإحصائيات إلى غاية 31 جانفي 2024 [1] وهو مؤشر جد إيجابي.

المطلب الثاني: تحديات التي تواجه المنصة الوطنية للاستثمار

رغم الإيجابيات التي تقدمها الرقمنة في مجال الاستثمار من الاعتماد على تكنولوجيا الإعلام والاتصال وما يترتب عنها من مزايا للمستثمر والإدارة المكلفة معا، أبرزها تحسين الخدمة العامة وأداء المرافق ما يضمن شفافية المعاملات والسرعة في الإجراءات، والذي سوف ينعكس بالإيجاب على سير العملية الاستثمارية والاقتصاد الوطني، إلا أنه لا يمكن إنكار أنها تواجه العديد من التحديات الكبيرة التي تقف حجرَ عَثْرَةٍ أمام التقدم نحو الأمام، ومن أهمها:

الفرع الأول: التحديات التقنية

يعد تأمين البنى التحتية للاتصالات في الجزائر بموازاة مع التقدم التكنولوجي الراهن، من بين أهم العوائق التي تقف حاجزا أمام رقمنة أي قطاع في الجزائر ومن بينها القطاع الاستثماري، باعتباره عنصرا ضروريا ومهما لضمان جودة الخدمات الرقمية واستمرارية تشغيل مختلف الشبكات. لأجل هذا وجب على جميع الجهات الفاعلة تعزيز وتأمين شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية، في جميع أنحاء التراب الوطني لتأمين رقمنة كل القطاعات وبناء الاقتصاد الرقمي المعول عليه في ظل التقدم التكنولوجي الحاصل.

والجدير بالذكر أنه لا تزال تعاني مناطق في الجزائر من عدم ربطها بالإنترنت أو ضعف جودة الشبكة، خاصة في المناطق المعزولة كالمناطق الريفية والصحراء، أو في المناطق التي تفتقر إلى البنية التحتية الأرضية

[1] https://aapi.dz/ar/accueil-ar/ تاريخ الاطلاع عليه يوم 2024/02/01، على الساعة 22:11.

للاتصالات كالأماكن غير المجهزة والمواقع المتضررة والتي يجب تزويدها بالاتصالات الفضائية أو الساتلية، بغرض مرافقة جميع المؤسسات والإدارات في الجزائر إلى تطوير شبكات الاتصالات الخاصة بها وذلك بهدف تحسين جودة تدفق الإنترنت لكل مستثمر أو متعامل اقتصادي أينما وجد ولو في أقصى الوطن. وكذا لشبابيك الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار في جميع ولايات الوطن بدون استثناء.

وإلى جانب ذلك لابد من رفع القدرات الوطنية في مجال سعة النطاق الترددي الدولي باستحداث وصلات بحرية جديدة وتوسيع قدرة الوصلات المستعملة حاليا، من أجل تأمين وضمان استمرارية خدمات المواصلات والرفع من جودتها ما يسمح بعدم انقطاع الانترنت، لما يسببه الانقطاع من تعطيل أداء الهيئات والإدارات وتأخير في معالجة ملفات المستثمرين وضياع فرص الاستثمار.

ومن بين التحديات التقنية أيضا، إنشاء أنظمة احتياطية (مزدوجة) تجنب لأي طارئ قد يحدث كانقطاع أو عزلة للشبكة، وهو أمر غير مقبول نهائيا في ظل التطورات التكنولوجية القائمة، بالإضافة إلى ضرورة إنشاء مركز المعطيات وطني DATACENTER بمعايير دولية، توضع فيه المعطيات والبيانات لجميع القطاعات باعتبار أن الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار تعمل بالتنسيق مع القطاعات والإدارات الأخرى التي لها صلة بالفعل الاستثماري، فلا يمكن تعزيز المناخ الاستثماري في الجزائر بالعمل المنفرد لكل قطاع على حدا، فلابد من تشبيك بين أنظمة معلوماتية لكل المؤسسات والقطاعات، والتحرر من التبعية الأجنبية الإلكترونية بمركز معطيات يقام على أراضي الدولة الجزائرية.

ولكن لا يفوتنا واجب التنويه للجهود الكبيرة المبذولة في تحسين معدل النفاذ للإنترنت الثابت، بالإضافة إلى تطوير و عصرنة و نجاعة شبكة النفاذ باستخدام شبكة الألياف البصرية وتكنولوجيا الألياف البصرية (FTTH)، وذلك بتحسين شبكة النحاس التقليدية وإدخال شبكات MSAN للشبكات الثابتة. وتدارك التأخير الحاصل باعتماد على التقنيات ذات الكفاءة والفاعلية والحداثة، ومنها الانتقال من نشر الجيل الثالث (G3) إلى الجيل الرابع (G4)، والعمل على تعميم شبكة الألياف البصرية عبر التراب الوطني من أجل بناء مجتمع معلوماتي. حيث وصل عدد مشتركي الهاتف الثابت نهاية 2023 إلى 5.54 مليون أسرة موصولة بعد ما كان 3.5 مليون أسرة موصولة في سنة2020 وبزيادة سعة عرض النطاق الترددي الدولي بشكل ملحوظ، حيث تصل السعة المجهزة للشبكة الدولية للاتصالات إلى 9.8 تيرابيت/ثا في 2024 بعدما كان 1.5تيرابيت/ثا سنة 2020[1].

حماية الأمن المعلوماتي لمواجهة تهديدات السيبرانية:

رغم الإيجابيات التي تمنحها البيئة المفتوحة على الانترنت والتكنولوجيا الرقمية، إلا أن المعلومات والبيانات فيها صارت مهددة بالاختراق والتعدي والهجمات الإلكترونية، ونظرا لأهمية أمن نظم المعلومات

[1] https://www.mpt.gov.dz/%d9%86%d8 ، تاريخ الاطلاع عليه يوم 2024/01/22، على الساعة 16:45.

للمتعاملين مع الوسائط الإلكترونية وبما فيها الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار من خلال المنصة الرقمية للمستثمر وما ينجر عنه من تأثير على مصالح الوكالة وسبل أدائها لأعملها الإلكترونية المتعلقة بتسجيل الاستثمارات ومرافقتها إلى غاية استغلالها.

ونقصد بالأمن المعلوماتي للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار هي تلك الإجراءات والتدابير من قبل الجهات المختصة بغرض صيانة المعلومات الخاصة بالمنصة الرقمية والإجراءات القانونية التي تتخذ لتحمي كل من البيانات المدخلة والمعطيات المستخرجة عقب معالجتها والبرمجيات المخزنة داخل النظم و شبكة الاتصالات من كل الاعتداءات المعلوماتية[1]، سواء كانت داخلية من قبل الأعوان العاملين بالوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار والإدارات الأخرى باختراق خدمة مصالح ليسوا معنيين بها أو إفشاء أسرار معلوماتية، وقد تكون اعتداءات خارجية تشمل كل من الجرائم المعلوماتية بكل أنواعها من فيروسات و برمجيات خبيثة.

فمن وجهة نظر الهيئات المتخصصة فان نظام أمن المعلومات يشير إلى حماية المعلومات ضد أي وصول غير مرخص إلى المعلومات أو سوء استخدامها، ومنع تقديمها لصالح المستخدمين المخولين أو تقديمها لغير المخولين، مع تمكين التشغيل الآمن والمستمر لأنظمة وبرامج تكنولوجيا المعلومات ، وذلك بالاعتماد على مجموعة المعايير CIA الواجب توافرها وهي :السرية Confidentiality، السلامة Integrity، الوفرة Availability [2]، وفي ظل هذا التحول الرقمي وحسب منطق استباقي ووقائي، لابد للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار من توظيف الآليات اللازمة من خلال تعاون مع جميع الفاعلين المدنيين أو العسكريين من أجل التصدي لكل التهديدات المرتبطة بالأمن السيبراني، والتي تستهدف الأنظمة الحساسة والحيوية في الدولة ومنها المجال الاقتصادي الذي يعد الركيزة الأساسية للتنمية في البلاد[3].

فكسب رهان الأمن السيبراني يعتمد على تسطير القوانين والاستراتيجيات الوطنية المحكمة التي تعمل على ضمان أمن الأنظمة المعلوماتية، وذلك من خلال تعزيز الشراكات بين القطاعيين العام والخاص وعقد اتفاقيات وطنية ودولية لتبادل الخبرات وكذا تثمين العنصر البشري الذي تنبثق منه الكفاءات المتمرسة من أجل إحداث النقلة النوعية على مستوى تسير الشأن العام، وتحسين المواطنة الإيجابية الرقمية لكل الأعوان العاملين بالإدارات والهيئات الفاعلة في المجال الاستثماري وكذا المستثمرين والمتعاملين الاقتصاديين

---

[1] بضياف سوهيلة، حمراني آمنة (2020)، أمن المعلومات في الإجراءات والتحديات، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 09، العدد 16، ص 179

[2] مسوس كمال (2023)، ممارسات حوكمة أمن نظم المعلومات في المؤسسة: بين التقبل أو الحد من الاعتداءات الإلكترونية، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد 13، العدد 01، ص101،102.

[3] زواوي لمياء، رملي فهيم(2023)، التهديدات السيبرانية وأمن المجتمع الرقمي: دراسة حالة الجزائر،المجلة الجزائرية للأمن والتنمية،المجلد12، العدد 02، ص151.

والشركات عن طريق الوعي بخطورة التهديدات السيبرانية باعتبارها جرائم عابرة للحدود يصعب اكتشافها وإثباتها وما ينجر عنها من الخسائر[1].

الفرع الثاني: التحديات الإدارية والمالية

رقمنة القطاع الاستثماري من أولويات الجزائر حاليا وتعجيل في تعميمها نظرا للشفافية التي توفرها عبر الرقابة والنجاعة في التسيير مع تسهيل الخدمات المقدمة للمستثمرين والشركات باحتساب عامل الوقت والسرعة في الأداء، فالرقمنة ليس خيارا وإنما ضرورة حتمية لمواكبة التطور التكنولوجي الراهن، كما يلزم الاستثمار في تكوين العنصر البشري للتغلب على مقاومة التغيير من قبل بعض الأعوان، حيث إن غياب التكوين ورسكلة معارف العنصر البشري يجعل الأمر يتأخر نوعا ما. فلا يمكن أن تحقق الرقمنة ثمارها إلا بوجود موظفين ذوي كفاءات وقدرات عالية في إتقان تكنولوجيا الإعلام والاتصال واللغة الإنجليزية[2]، والتي تتجسد عن طريق التكوين الفعال للإطارات والأعوان حسب متطلبات العصر، فغياب التكوين يقابله الفشل المؤكد لبلوغ الأهداف الاقتصادية المسطرة، فالوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار لتسير المنصة الرقمية تحتاج متخصصين من الخبراء والمهندسين في مجال الشبكية والإعلام الآلي لمواجهة الامتناع ومقاومة التغيير الناتجة عن الارتياح الأعوان للعمل المألوف والخوف من المجهول، بسب نقص المعارف والوعي المعلوماتي من جهة، و صعوبة تغيير العادات وميلها لرتابة والاستقرار ونمط معين من طريقة العمل والخوف من فقدان مراكزهم من جهة أخرى.

ولأجل ذلك وجب عقد اتفاقيات مع مختلف الجامعات والمعاهد المتخصصة للتكوين الفعال لكل الموظفين في جميع الإدارات والهيئات التي لها علاقة بالفعل الاستثماري دون استثناء، والقيام بدورات تعليمية وبرامج تدريبية لتعليم الأعوان كيفية استخدام الأجهزة الإلكترونية والمنصات الرقمية والانترنت بشكل صحيح للقضاء على الأمية الإلكترونية التي تعد عقبة في العصر الحديث، حيث تعتمد جل الخدمات والمعلومات على التكنولوجيا الرقمية بالإضافة إلى توحيد المفاهيم و تعزيز الإلمام بكل ما يتعلق بالقوانين والتنظيمات التي تخص الاستثمار والعقار الاقتصادي وطرق ومعايير منحه وتسيير الطلبات الخاصة به، لمواكبة أحدث التطورات والتكيف مع أفضل الممارسات في مجال تنظيم وتسير إجراءات الاستثمار.

بالإضافة إلى إلزامية تخصيص ميزانية لرقمنة باقي القطاعات التي لها علاقة بالفعل الاستثماري وتسريع وتيرتها، فلا يمكن الوصول إلى الرقمنة في أي قطاع دون رصد الميزانية المطلوبة لتحقيق الغرض

---

[1] عبد الحميد عائشة (2020)، دور جهاز الدفاع الوطني في تحقيق الأمن المعلوماتي في ظل تنامي الإجرام السيبراني، المجلة العربية للمعلوماتية وأمن المعلومات، المجلد01، العدد 01، ص222 و223.

[2] بن يمينة خيرة. ناشد داوود، زادي أحمد (2019)، دور الرقمنة والإدارة الإلكترونية في تثمين إدارة الموارد البشرية، مجلة التعليم عن بعد والتعليم المفتوح، اتحاد الجامعات العربية بالتعاون مع جامعة بني سويف، المجلد 07، العدد 12، ص79.

المنشود، فالتقدير الصحيح لميزانية الرقمنة خطوة جد مهمة لتحسين البنية التحتية الرقمية وتطوير الخدمات الإلكترونية، ونظام إدارة المعلومات وتطوير التعليم الرقمي من خلال تقيم تكاليف البرمجيات والأجهزة اللازمة وتكاليف التدريب وتطوير العنصر البشري بالإضافة إلى تكاليف الصيانة والدعم.

وعليه تخصيص ميزانية للرقمنة يتطلب التخطيط الجيد والتنسيق بين مختلف الجهات المختصة، بالإضافة إلى الرصد المستمر والتقييم المتواصل لتحقيق النتائج المرجوة، فرقمنة قطاع الضرائب وقطاع المالية والجمارك مثلا أصبح من ضمن التحديات الواجب تسريع وتيرة العمل بها، باعتبار أن نجاح الرقمنة في قطاع الاستثمار لا يختصر في عمل وجاهزية الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار لوحدها وإنما يرتبط برقمنة باقي القطاعات والإدارات الأخرى التي لها علاقة بالفعل الاستثماري، التي يجب أن تعمل ضمن نسق واحد ومكمل لبعضه البعض.

خاتمة:

جاءت المنصة الرقمية للمستثمر لاستكمال عملية الإصلاح الشامل لنظام الاقتصادي في الجزائر بعد جملة الإصلاحات القانونية والتشريعية والمؤسساتية التي شهدتها الجزائر من صدور قانون الاستثمار الجديد رقم 22-18 ثم صدور المراسيم التنظيمية له، وبعدها قانون رقم 23-17 المتعلق بالعقار الاقتصادي والتي تلته المراسيم التنظيمية له.

فالمنصة الرقمية للمستثمر تعتبر فاتحة عهد جديد لسياسة الاستثمار في الجزائر تسمح بتكريس أكبر قدر من الشفافية في معالجة طلبات الولوج إلى العقار الاقتصادي مع ضمان المتابعة والمرافقة للمشاريع الاستثمارية منذ بداية تسجيلها إلى غاية دخولها حيز الاستغلال وعليه توصلنا إلى نتائج التالية:

- المنصة هي المسار الإلكتروني لتتبع مسار الفعل الاستثماري وبذلك تسمح بالإزالة الطابع المادي لجميع الإجراءات والمعاملات بين المستثمر والإدارة المكلفة بالاستثمار، ما يحسن جودة الخدمة المقدمة.
- المنصة هي الوسيلة الرسمية الوحيدة والحصرية لعرض العقار الصناعي والعقار السياحي والعقار الحضري ومعالجة الطلبات المرتبطة به.
- تساهم المنصة في أخلقة الحياة العامة بمحاربة مظاهر الفساد والمحسوبية والمحاباة، وأخلقة الحياة الاقتصادية بتكريس الشفافية والنزاهة والمساواة.
- تساعد المنصة في ربح الوقت الاقتصادي باعتبار أن الوقت عامل من عوامل الإنتاج، وفي انسيابية وسهولة التعامل مع الملفات الإلكترونية ما ينقص العبء على المستثمر والإدارة معا.

- المنصة لها عائد إيجابي على القطاع الاستثماري على المدى القصير والبعيد، من بحث مناخ الاستثمار وتطوير مناخ الأعمال في الجزائر واستقطاب الاستثمارات الأجنبية وما ينتج عنه من التحويل التكنولوجي و الخبرات إلى الجزائر.

بعد استعراض النتائج نقدم بعض الاقتراحات والحلول لمواجهة العوائق التي تواجه الرقمنة في قطاع الاستثمار وهي كما يلي:

- إن نجاح المنصة لا يرتبط باستعداد الوكالة المكلفة بالتسيير فقط وإنما بمدى تسريع وتيرة الرقمنة في باقي القطاعات التي لها علاقة بالاستثمار و جاهزية الأنظمة المعلوماتية لها.
- إنشاء مركز معطيات في الجزائر بمعايير دولية توضع فيه جميع المعطيات والبيانات لكل القطاعات من أجل تشبيك بين الأنظمة المعلوماتية وتحرر من التبعية الأجنبية فيما يخص توطين المعلومات.
- رفع القدرات الوطنية في مجال سعة النطاق الترددي الدولي وتحسين تدفق الانترنت في جميع التراب الوطني.
- ضرورة نشر الوعي الإلكتروني وتحسين مستوى موظفي الإدارات والهيئات العمومية وتأهيلهم لمسايرة تطور التقنيات الحديثة لتكنولوجيا المعلومات.
- الحرص على تأمين نظام المعلوماتية من كل التهديدات الإلكترونية المحتملة خاصة وأن الأمن المعلوماتي أصبح قضية أمن قومي.

قائمة المصادر والمراجع

أ- الكتب

- عجة جيلالي، الكامل في القانون الجزائري للاستثمار، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.
- شايب باشا كريمة، الإطار القانوني للعقار الصناعي في الجزائر، دار بلقيس للنشر، الجزائر ،2019.

ب-المقالات العلمية

- بضياف سوهيلة، حمراني امنة(2020)، امن المعلومات في الإجراءات والتحديات، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 09، العدد 16.
- بن يطو جميلي، بلواضح الطيب (2024)، المعاملات العقارية المتعلقة بالاستثمار في التشريع الجزائري، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 09، العدد 01.

- بن يمينة خيرة. ناشد داوود، زادي أحمد (2019)، دور الرقمنة والإدارة الإلكترونية في تثمين إدارة الموارد البشرية، مجلة التعليم عن بعد والتعليم المفتوح، اتحاد الجامعات العربية بالتعاون مع جامعة بني سويف، المجلد 07، العدد 12.
- راضية امقران (2023)، ضمانات الاستثمار في القانون 22-18، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 07، العدد 01.
- زواوي لمياء، رملي فهيم(2023)، التهديدات السيبرانية وأمن المجتمع الرقمي: دراسة حالة الجزائر، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد12، العدد 02، ص151.
- ساردو زين العابدين، جزار مصطفى (2024)، دور الرقمنة في تحسين جودة الخدمة العمومية في الجزائر: البلدية نموذجا، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 80 ، العدد 80.
- عبد الحميد عائشة (2020)، دور جهاز الدفاع الوطني في تحقيق الأمن المعلوماتي في ظل تنامي الإجرام السيبراني، المجلة العربية للمعلوماتية وأمن المعلومات، المجلد01، العدد 01
- مسوس كمال (2023)، ممارسات حوكمة أمن نظم المعلومات في المؤسسة: بين التقبل أو الحد من الاعتداءات الإلكترونية، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد 13، العدد 01.

ج -الرسائل والمذكرات الجامعية

- بن ياني مراد، سعر الصرف ودوره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية - حالة الجزائر، مذكرة ماجستير ،جامعة أبي بكر بلقايد -تلمسان، 2011-2012.

د- النصوص القانونية

- القانون رقم 22-18 المؤرخ في 25 ذي الحجة 1443، الموافق 24 يوليو 2022، المتعلق بالاستثمار، ج. ر، العدد 50، الصادرة بتاريخ 28 يوليو 2022.
- القانون رقم 23-17 مؤرخ في اول جمادى الأول 1445، الموافق 15 نوفمبر 2023، يحدد لشروط وكيفيات منح العقار الاقتصادي التابع لأملاك الخاصة للدولة الموجه لإنجاز مشاريع استثمارية، ج ر، العدد 73، الصادرة بتاريخ 16 نوفمبر 2023.
- المرسوم التنفيذي رقم 22-298، المؤرخ في 11صفر عام 1444 الموافق 8 سبتمبر 2022، يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وسيرها، ج ر ، العدد 60، الصادرة بتاريخ 18 سبتمبر2022.

- المرسوم التنفيذي رقم 22-303، المؤرخ في 11 صفر 1444، الموافق 8 سبتمبر 2022، يتعلق بمتابعة الاستثمارات والتدابير الواجب اتخاذها في حالة عدم احترام الواجبات والالتزامات المكتتبة، ج ر، العدد 60، الصادر 18 سبتمبر 2022
- المرسوم التنفيذي 23-486 مؤرخ في 15 جمادى الثانية 1445، الموافق 28 ديسمبر 2023، يحدد مكونات العقار الاقتصادي التابع للأملاك الخاصة للدولة لإنجاز مشاريع استثمارية والقابل لمنح الامتياز، ج ر، العدد 85، الصادرة 30ديسمبر 2023
- المرسوم التنفيذي رقم 23-487 المؤرخ في 15 جمادى الثانية عام 1445، الموافق 28 ديسمبر سنة 2023، الجريدة الرسمية، العدد 85، الصادرة 30ديسمبر2023.
- المرسوم التنفيذي رقم 23-488 يتضمن إنشاء الوكالة للعقار الصناعي وتنظيمها، المرسوم التنفيذي رقم 23-489 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للعقار الحضري وتنظيمها وتسيرها، المرسوم التنفيذي رقم 23-490 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للعقار الحضري وتنظيمها وتسيرها المؤرخين في 15 جمادى الثانية عام1445، الموافق 28 ديسمبر سنة 2023، ج ر ، العدد 85، الصادرة 30ديسمبر 2023.

و-المواقع الالكترونية

- توفير عرض مبدئي بأكثر من 900 وعاء في 22 ولاية https://www.aps.dz/ar/economie/156594-، الخميس, 08 فيفري 2024 على الساعة 15:05
- https://aapi.dz/ar/les-guichets-uniques-ar، تاريخ الاطلاع عليه يوم 2024/01/20،على الساعة 21:36
- https://aapi.dz/ar/accueil-ar/ تاريخ الاطلاع عليه يوم 2024/02/01، على الساعة 22:11
- https://www.mpt.gov.dz/%d9%86%d8%ad%d9، تاريخ الاطلاع عليه يوم 2024/01/22، على الساعة 16:45.